MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
Middle East Journal
of Educational and Psychological Sciences
Homepage:
http://meijournals.com/ar/index.php/mejeps/index
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم التربوية والنفسية
ISSN 2789-1828

أثر الحوكمة الالكترونية على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040

The impact of e-governance on achieving sustainable development in the private sector in the Sultanate of Oman, in accordance with Oman Vision 2040

نصر بن سليم بن حمد بن حميد الجنيبي

Nassr Saleem Hamed Humaid Al Junaibi

جامعة محمد الخامس بالرباط

Université Mohammed V de Rabat

استلام البحث: 09/06/2026 **مراجعة البحث: 07/07/2026** **قبول البحث: 06/08/2026**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير الحوكمة الالكترونية المتمثلة بـ (الشفافية، المشاركة، العدالة، المساءلة) على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتم جمع البيانات بإستخدام استبانه، أُجْرِيَتِ الدراسة على عينة مكونة من (110) من موظفي مؤسسات القطاع الخاص بسلطنة عمان ، وقد تم توزيع (110) استبانات، حيث بلغ عدد الاستبانات المستردَّة (108)، وقد تم استبعاد (3) استبانات؛ لعدم صلاحيتها للتحليل، وقد بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (105) استبانات.

أظهرت النتائج أن الحوكمة الالكترونية لها تأثير متوسط على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عُمَان، وجاءت ابعاد الحوكمة الالكترونية المتمثلة بـ (الشفافية، المشاركة، العدالة، المساءلة) بمستوى متوسط، وجاءت فقرات التنمية المستدامة من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.77).

وأوصت الدراسة بضرورة تسريع التحول الرقمي في ممارسات الحوكمة بالشركات لتسهيل المراقبة والحد من البيروقراطية، وإطلاق برامج تدريبية تخصصية للقيادات التنفيذية في القطاع الخاص حول "كيفية تحويل مبادئ الحوكمة إلى أداة عملية لتحقيق الاستدامة".

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الالكترونية، التنمية المستدامة، القطاع الخاص، سلطنة عمان، رؤية عمان 2040.

Abstract

This study aimed to identify the impact of applying e-governance standards (transparency, participation, fairness, and accountability) on achieving sustainable development in the private sector in the Sultanate of Oman, in accordance with Oman Vision 2040. The study employed a descriptive-analytical approach. Data was collected using a questionnaire administered to a sample of 110 employees from private sector institutions in the Sultanate of Oman. A total of 110 questionnaires were distributed, with 108 returned. Three questionnaires were excluded as they were deemed unsuitable for analysis, leaving 105 questionnaires valid for analysis.

The results showed that e-governance has a moderate impact on achieving sustainable development in the private sector in the Sultanate of Oman. The dimensions of e-governance (transparency, participation, fairness, and accountability) were found to be at a moderate level, while the items related to sustainable development were deemed to have a high relative importance, with a mean score of 3.77.

The study recommended accelerating the digital transformation of corporate governance practices to facilitate oversight and reduce bureaucracy, and launching specialized training programs for private sector executives on "how to translate governance principles into a practical tool for achieving sustainability."

Keywords: e-governance, sustainable development, private sector, Sultanate of Oman, Oman Vision 2040.

المقدمة

أحدثت تكنولوجيا المعلومات ثورة هائلة في جميع قطاعات المجتمع، وأصبح تبادل المعلومات عملاً مهماً في تنمية المجتمعات، وأصبح من الضروري للمؤسسات إعادة النظر في أدواتها وتقنياتها، والسعي إلى الاستخدام الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين عوائدها على الفرد والمجتمع (حسين واحمد،2015).

وفي ظل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجأت الحكومات والمنظمات لاستخدامها في تسيير أعمالها من أجل تقديم خدمات سريعة وجيدة تعزّز مستويات التكامل والشفافية بين أصحاب المصلحة (المواطنين – الموظفين – المنظمات) من خلال المشاركة في عملية اتخاذ القرار في بيئة تتوفر فيها سمات الحوكمة الالكترونية المستندة على التطورات الحديثة والمتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (طاهر، 2019).

فالحكومة الالكترونية: "هي تبني وتوظيف التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الوظائف والإجراءات الحكومية لزيادة الكفاءة والفعالية التشغيلية، وتطوير الرقابة والشفافية، ومشاركة المواطنين والتواصل الفعال بمختلف الوسائل الرقمية".

(الخصاونة،2019).

وتعتبر رؤية عمان 2040 بوابة السلطنة لمواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة وخلق فرص جديدة، من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وتحفيز نمو الثقة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في جميع محافظات السلطنة. وتهدف الرؤية إلى تعزيز فعالية الحوكمة وسيادة القانون، بالإضافة لرفع كفاءة الأجهزة الحكومية وزيادة درجة التنسيق بينها وتعزيز ثقة المواطن فيها، وذلك من خلال إطار مؤسسي يعمل على تفعيل القوانين والممارسات التي تحدد الصلات والتفاعلات بين ذوي العلاقة، ويساعد في إيجاد نظام مساءلة فاعل وشفاف، ويحدد أولويات التوزيع الأمثل والعادل للموارد(https://www.omaninfo.om/).

تمثل رؤية عمان 2040 محطة أساسية في مسيرة التنمية في سلطنة عمان، وتعمل على أن تكون سلطنة عمان في مصاف الدول المتقدمة قادرة على بناء اقتصادا قويا ذو انتاجية ومتنوع، مستندا على تكامل الأدوار و على الابتكار، فرؤية عمان 2040 هي البوابة لمواكبة المتغيرات العالمية والإقليمية وانتهاز الفرص المتاحة وخلق فرص جديدة من أجل تعزيز التنافس

الاقتصادي بمعية القطاع الخاص ليكون مندمجا مع الاقتصاد العالمي ليكون له دورا فاعليا في التجارة العالمية، وتوفير حياة كريمة للمواطنين والمقيمين عليها. ومن أبرز الجوانب التي تناولتها رؤية عمان 2040 هي التنمية المستدامة لما لها الأثر البناء في بناء الأمم بتحقيق حياة كريمة للمواطن العماني وتحسين جودة الحياة في الوقت الحالي والمحافظة على المكتسبات والمنجازات للأجيال اللاحقة.

مشكلة الدراسة

إن تفعيل الحوكمة الالكترونية وضمان تطبيقها الجيد يحتاج إلى متطلبات تقنية وإدارية، بالإضافة إلى الاستخدام الفعلي لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساعد على نشر الخدمات والمعلومات على نطاق واسع بين المستفيدين. لذلك فإن الحوكمة الإلكترونية في إطارها النظري هي ترجمة فعلية للعمل السريع والفعال.

تتمثل مشكلة البحث في العلاقة بين الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في القطاع الخاص، وعلى الرغم من المعوقات التي تواجه التنمية على الصعيد العالمي عموما وعلى الصعيد العربي وسلطنة عمان خصوصا في ظل المتغيرات المتسارعة، إلا أن الحوكمة الالكترونية يعد بمثابة الأداة السليمة في التخطيط وتحقيق الأهداف عن طريق تبني رؤية واضحة المعالم تواكب الظروف المحيطة، ومن ثم يصبح التساؤل الرئيس: اثر الحوكمة الالكترونية على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بشقيها العلمي والعملي من أهمية وحيوية موضوع الدراسة في كونها تسلط الضوء على اثر الحوكمة الإلكترونية تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040، وتعد نظريّا بمثابة إضافة إلى النتاج الفكري العربي، والعماني خاصة كونها الأولى من نوعها التي تبحث في الحوكمة الإلكترونية في القطاع الخاص. كما يؤمل أن تسهم هذه الدراسة عمليا في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040، تعزيز وفهم الركائز الاستراتيجية التي تم انبثقت منها رؤية عمان 2040، وتفعيل الحوكمة الإلكترونية في القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة وفقا لرؤية عمان 2040.

أهداف الدراسة

- التعرف على أثر تطبيق معايير الحوكمة الالكترونية المتمثلة بـ (الشفافية، المشاركة، العدالة، المساءلة) على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040.
- التعرف على أثر الشفافية على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040.
- التعرف على أثر المشاركة على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040.
- التعرف على أثر العدالة على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040.
- التعرف على أثر المساءلة على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040.

أسئلة الدراسة

لمعالجة هذه المشكلة طرح الباحث عدد من التساؤلات الرئيسة والتي انبثق منها عدد من التساؤلات الفرعية وهي على النحو الآتي:

السؤال الرئيسي: ما أثر تطبيق معايير الحوكمة الالكترونية المتمثلة بـ (الشفافية، المشاركة، العدالة، المساءلة) على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040؟

السؤال الفرعي الأول: ما أثر الشفافية على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040؟

السؤال الفرعي الثاني: ما أثر المشاركة على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040؟

السؤال الفرعي الثالث: ما أثر العدالة على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040؟

السؤال الفرعي الرابع: ما أثر المساءلة على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عمان وفق رؤية عمان 2040؟

مصطلحات الدراسة

الحوكمة الالكترونية: هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل القطاع العام لتحسين تقديم الخدمات الحكومية، وتعزيز الشفافية، وتسهيل مشاركة المواطنين في صنع القرار(slam et al., 2023).

التنمية المستدامة: التنمية التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتلبية احتياجات الأفراد مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة(Tabasum et al., 2024).

ماهية الحوكمة الالكترونية:

ان مفهوم الحوكمة الالكترونية يعد من المفاهيم الحديثة والأساسية والتي ترتبط بالتطور في تكنولوجيا المعلومات وهنا تجدر الاشارة الى انه لا يوجد تعريف شامل لمفهوم الحوكمة الالكترونية، ولكن هناك عدد من التعريفات والتي تختلف باختلاف تخصصات الباحثين واختلافهم في وجهات النظر، وسوف يتم طرح بعض من التعاريف تتعلف بمفهوم الحوكمة الالكترونية.

عرف العزب (2018) الحوكمة الالكترونية على انها: "هي عبارة عن نتاج الثورة التكنولوجية من اجل تحسين مستويات واداء الاجهزة والعمل على رفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها لتحقيق الاهداف المرجوة منها شاملة ايضا الاستفادة من تراكم المعرفة والتقدم التقني المرافق لها من اجل توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات العامة وتوفير هذه الخدمات بالإضافة الى تحسين الاساليب في تقديمها لهم".

والحوكمة الالكترونية : هي مجموعة من القواعد أو الضوابط التي تستخدمها المؤسسات في نطاق جغرافي معين لتحقيق أهدافها من خلال تحديد الأطراف ذوي العلاقة وتنظم أدوارهم وتحقق الشفافية والمصداقية وتسريع الإجراء، وتشمل آليات تنظيم العلاقة المختلفة بين الهئية القضائية وأمناء السر والخصوم (وعموم المجتمع إن وجد نص) والمستفيدين وأصحاب المصلحة، لإضفاء الشفافية والمصداقية عليها وتسريع الإجراءات(Yoo & Song, 2021). ويتفق الباحث مع ما ورد من آراء الباحثون المتعلقين في مجال تعريف الحوكمة الالكترونية حيث توصل الى تعريفاً اجرائيا متعلق بمفهوم الحوكمة الالكترونية وهو عبارة عن ادخال الثقافة الرقيمة والعمل على أتمتة تقديم الخدمات العامة ضمن المؤسسات وهيكلتها والمشتملة على الادارة العليا

وجميع المستفيدين الداخليين والخارجيين حيث يتم ربط هذه العناصر من خلال وسائل الكترونية عصرية من اجل حصول المستفيد على الخدمات المطلوبة بكفاءة وسرعة عالية بالإضافة الى توفير الوقت والجهد للمستفيدين

خصائص ومزايا واهداف الحوكمة الالكترونية:

ان استخدام الحوكمة الالكترونية يقدم لأفراد المجتمع أفضل الخدمات الحكومية بطريقة سهلة وسريعة والتي تصل الى الجميع دون اي تعقيد. ان الحوكمة الالكترونية وتطبيقاتها لها العديد من الخصائص والتي هي مختلفة عن الطريقة التقليدية وهي على النحو الآتي(الخصاونة، 2019):

– ان جميع الانشطة والخدمات تكون من خلال موقع الحوكمة الرسمي على الانترنت، بالإضافة تحقيق السرعة والفاعلية من خلال الربط والتنسيق والانجاز والاداء بين الدوائر الحكومية واختصاص كل واحدة منها على حدة.

– ولها خاصية الاتصال الدائم وعلى مدى 24 ساعة في اليوم مع المواطنين، وطيلة ايام الاسبوع والسنة ايضا.

– ولها المقدرة على تأمين جميع احتياجات الاستعلام من قبل الافراد وتقديم الخدمات للجميع دون استثناء.

ومن مزايا الحوكمة الالكترونية

–تمتاز بأنها تقوم بتوفير نماذج جديدة من اجل حل المشكلات السياسية مثال على ذلك ادارة اللقاءات السياسية من خلال شبكة الأنترنت.

–سهولة استخدام البريد الالكترونية من اجل الحصول على قنوات اتصال بين الحوكمة ومنظمات الاعمال والمجتمع وجميع الاطراف التي تشارك في صنع القرار السياسي.

تمتاز بالشفافية من خلال اعطاء المعلومات بشكل تفصيلي وبقدرتها الى القضاء على الفساد الاداري واعطاء المواطنين الحق في مساءلة الحوكمة.

ومن أهداف الحوكمة الالكترونية ما يلي:

1–تعمل على تقوية التفاعل بين المواطنين والدولة ومشاركة المجتمع المدني بما يتعلق بالشؤون العامة، وهذا يقود الى تعزيز الاندماج في المجتمع.

2–تعمل على دعم ونشر الخدمات الالكترونية الحكومية الجديدة داخل جميع الهيئات الحكومية حتى يكون لجميع المواطنين الوصول اليها بكل سهولة.

3–العمل على زيادة استجابة وقدرات المؤسسات العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تحقيق الفائدة المرجوة(محمد، 2023).

مبادئ الحوكمة الالكترونية:

مبادئ الحوكمة الالكترونية تتكون من (الشفافية، المسائلة، المسؤولية، المساواة) وهي على النحو الآتي:

1- الشفافية: تعتبر من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، وهي تعني الوضوح والتخلي عن السرية والغموض والتضليل، وهي تطالب بجعل جميع الاشياء قابلة للتحقيق والرؤيا السليمة الواضحة، كما وتعني ايضا ان تلتزم مؤسسات الادارة العامة والخاصة معا بالعلانية والإفصاح والوضوح من خلال القيام بأعمالها بالإضافة الى تفهمها وخضوعها الى المحاسبة والمساءلة. اما فيما يتعلق بالعاملين والوحدات الاقتصادية فان الشفافية تعني اعطاء الفرصة والسماح للآخرين بمعرفة الحقيقة دون اخفاءها او تظليلها بشكل او بآخر او التلاعب في تبديل الواقع(ابو حماد، 2019).

ومن أجل نجاح استراتيجية الحوكمة الإلكترونية ينبغي وجود الوضوح والدقة في التعامل مع كل مواطن، والتصريح بالقرارات المتخذة والوضوح والشفافية في مختلف الاجراءات الادارية. ولتحقيق ذلك ينبغي توفر معلومات واضحة ومتاحة للجميع، وتوفير الخدمات للمواطن بطريقة بسيطة وصالحة للاستخدام.

2- المسائلة: برنامج الأمم المتحدة الانمائي عرف المسائلة على انها المطالبة من قبل المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة المتعلقة بأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتقديم واجباتهم مع تقبل الانتقادات الموجهة لهم والأخذ بهم، بالإضافة الى العمل على تلبية المتطلبات المنوطة بهم والمطلوبة منهم وقبول الفشل او الغش او الخداع، مما يعمل على تحقيق للمساهمين مساءلة الادارة التنفيذية عن ادائها وهذا من الحقوق التي يضمنها القانون وانظمة الحوكمة لهم، كما ان المسائلة تتضمن مسؤولية الادارة التنفيذية امام مجلس الاجارة ومسؤولية المجلس امام المساهمين، وللحكومة الحق في مساءلة المسؤولين عن ادارة مؤسساتها وقطاعاتها في جميع الجوانب(**الحبسية** ، 2025).

وتعد المساءلة من الآليات الهامة حيث تعمل على محاسبة المسؤولين عن أعمالهم، مما يؤدي إلى غياب الغموض وأية محاولة لارتكاب اي مخالفة، وتؤدي إلى الكشف عن التقصير في أداء الخدمة، كما أنها مفهوم المساءلة يشير أيضاً إلى وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسية، تمكن من مساءلة كل شخص مسؤول ومراقبة أعماله، وعلى هذا فمبدأ المساءلة يرتبط بضرورة تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ أو يتعدى على حقوق الغير بالمخالفة للقرارات والقوانين.

3- المسؤولية: ان الحوكمة تشجع وتهدف الى نشر ثقافة المسؤولية لدى الادارة العليا وهو مجلس الادارة والادارة التنفيذية، والهدف منه ان يتصرف كل عضو بأقصى درجات الاخلاق المهنية، كما ان المسؤولية تعترف بالحقوق القانونية للمساهمين وتعمل على نشر التعاون بين الشركة والمساهمين وتقاسم الارباح بالإضافة الى توفير فرص العمل(العطاس والشمري، 2025).

وتهدف إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة(مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الاخلاق المهنية في أمور شتى منها حساب التكاليف و الاداء المتوازن والربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة .

4- المساواة: وهي المساواة بين المستثمرين الصغار والكبار منهم وبين المستثمرين المحليين والاجانب، مثال ذلك انه من يمتلك سهم واحد يتساوى مع الذي يمتلك مليون سهم من حيث التصويت والمشاركة في الجمعية العمومية وحصة توزيع

الارباح، وهذا ايضا بالنسبة لدوائر الدولة فعني المساواة هنا مساواة بين افراد الشعب فقي على اختلاف الطوائف والقوميات والديانات بين المسؤول والموظف والمواطن معا (ابو حماد، 2019).

أي إتاحة الفرصة للمواطنين أو الأفراد والموظفين للمشاركة في صنع السياسات ووضع قواعد للعمل، وتشمل الابتعاد عن التمييز والتحيُز بين اعضاء المؤسسة وكذلك بين الادارات التنفيذية والقيادات والتعامل بمبدأ العدالة للجميع

مفهوم التنمية المستدامة

لقد تم صياغة مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تم تعريفها "هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على مقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم." (محمد، 2023)

وجاء تعريف التنمية المستدامة " هو تلك التنمية التي تستخدم موارد الطبيعة بدون استنزاف او تدمير الطبيعة جزئيا او كليا" (Abugabel, 2023).

وعرفت "أنها العملية التي يتم إقرارها لضرورة تحقيق النمو الاقتصادي الذي يتلاءم مع إمكانيات البيئة، وفق التنمية الاقتصادية للمحافظة على البيئة وتعتبر عمليات متكاملة وليست متناقضة" (Islam & Sultana, 2025)

ويمكن تلخيص المفاهيم الواردة للتنمية المستدامة على انها "هي جميع الأنشطة التي يقوم بها الانسان من اجل تحقيق اعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية، ضمن أطر وتشريعات تضمن عدم المساس بحقوق واحتياجات الجيل الحالي ولا تهدد مخزون الموارد الطبيعية لتبقى للأجيال القادمة.

أبعاد التنمية المستدامة

1) البعد الاقتصادي: وهو انعكاس نتائج الاقتصاد على طرق تحسين التقنيات الصناعية والبيئة، بتطبيق نظام اقتصادي له تأثير إيجابي الذي يسمح بإنتاج سلع وخدمات تشبع احتياجات الانسان ولتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لفترة زمنية أطول(استدامة)، والذي يصاحبه من إجراءات لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك جذريا، والتطلع الى الأساليب لها فاعلية قوية في التقليل من الهدر في الموارد الطبيعية، وتغطية احتياجات البشر الاقتصادية دون وقوع ضرر على البيئة. ويتمثل محاور البعد الاقتصادي للعناصر التالية (Aleeza & Nasir, 2026)
   - النمو الاقتصادي المستديم.
   - كفاءة رأس المال.
   - اشباع الحاجات الأساسية.
   - العدالة الاقتصادية.
2) البعد البيئي:

وهو كل ما يحقق الرفاهية الاقتصادية للجيل الحاضر والاجيال القادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من الملوثات، ويدعو الى الاستهلاك المنطقي وترشيد الموارد المتجددة، وتطوير استخدام مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات الناتجة. (slam et al., 2023)

3) البعد الاجتماعي:

يعتبر الانسان هو الجوهر الأساسي للتنمية والهدف الأسمى بتقديم العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية الى كل المحتاجين لها، ومكافحة الفقر، لضمان الديموقراطية عن طريق مشاركة الشعوب عند اتخاذ القرارات بكل شفافية ومصداقية. (Tabasum et al., 2024)

اهداف التنمية المستدامة

ان معظم اهداف التنمية المستدامة يتم الاستناد عليها من اهداف التنمية المستدامة للام المتحدة حيث تم تحديد 17 هدفا يتضمن 169 غاية تغطى نطاق واسع من قضايا التنمية المستدامة، والتي سوف يتم تفصيلها من ضمن اهداف التنمية المستدامة لرؤية سلطنة عمان 2040.

الدراسات السابقة

دراسة (الحبسية، 2025) بعنوان درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان

هدفت الدراسة إلى استكشاف إمكانية التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، وطُبقت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات للإجابة عن أسئلتها، وتكونت عينة الدراسة من (375) من العاملين بوزراة التربية والتعليم في سلطنة عمان بنسبة (15.5%) من المجتمع الأصلي. وجاءت نتائج الدراسة كالآتي: أن درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان متوسطة، وأن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان متوسط، وأشارت النتائج

إلى وجود علاقة قوية بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة، فكلما زادت جودة الحوكمة الإلكترونية، زادت إمكانية تحقيق التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بتطوير البنية التحتية حيث تُظهر النتائج أنها الأكثر تأثيرًا، وتحسين الأمن والخصوصية مما يرفع من مستوى الثقة في الحوكمة الإلكترونية. وكذلك تحديد الأولويات والمشاريع التعليمية التي تتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية داخل الوزارة وخارجها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دراسة (العطاس والشمري، 2025) سياسات الحكومة الرقمية وأثرها في تحقيق الاستدامة الرقمية في أمانة محافظة جدة: دراسة استطلاعية

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر سياسات الحكومة الرقمية على الاستدامة الرقمية في أمانة محافظة جدة، من خلال تحليل أربعة محاور رئيسة هي: القدرات، الحوكمة، المشاركة، والتحول الرقمي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، واستندت إلى قائمة استقصاء وُزعت على عينة عشوائية بسيطة تضمنت (348) موظفًا تم اختيارهم من مجتمع الدراسة الذي بلغ عدده (3738) موظفًا، وجرت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي.
توصلت الدراسة إلى امتلاك أمانة جدة قدرات تقنية عالية تدعم تطبيق مفاهيم الاستدامة الرقمية، وأن هناك توجهًا جادًا نحو التحول الرقمي مدعومًا بقوة من الإدارة العليا، بالإضافة إلى وجود خطة واضحة للتحول الرقمي تتماشى مع استراتيجية الأمانة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين سياسات الحكومة الرقمية (بأبعادها الأربعة) وتحقيق الاستدامة الرقمية.

دراسة (Abugabel, 2023) بعنوان The direct impact of digital transformation on sustainable development in private hospitals in Egypt

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الأثر المباشر للتحول الرقمي على التنمية المستدامة في المستشفيات الخاصة بمحافظات الدلتا، واستكشاف ما إذا كان تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية يلعب دورًا وسيطًا في هذه العلاقة. بدأت الدراسة بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالتحول الرقمي، والتنمية المستدامة، وتطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية، تلاها وضع إطار مفاهيمي وصياغة أربع فرضيات رئيسية. ثم أُجريت دراسة ميدانية على عينة مكونة من 384 موظفًا يعملون في جميع المستويات الإدارية (العليا، والمتوسطة، والتنفيذية) في المستشفيات الخاصة بمحافظات الدلتا، وبلغ عدد الاستبيانات المكتملة 375 استبيانًا. تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية. وكشفت النتائج الإحصائية أن جميع أبعاد التحول الرقمي (بناء استراتيجية التحول الرقمي، ونشر ثقافة التحول الرقمي، والبعد البشري، والبعد الإجرائي، والبعد التقني) لها أثر إيجابي مباشر ذو دلالة إحصائية على أبعاد التنمية المستدامة التي يمكن قياسها بثلاثة أبعاد (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) في المستشفيات الخاصة بمحافظات الدلتا. فيما يتعلق بالأثر المباشر لأبعاد التحول الرقمي على تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية (التوظيف، والاختيار، والتدريب والتطوير، ونظام التعويضات، وإدارة الأداء)، فقد تبين أن جميع أبعاد التحول الرقمي لها أثر إيجابي مباشر ذو دلالة إحصائية على تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية. علاوة على ذلك، كشفت النتائج الإحصائية أيضًا أن تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية له أثر مباشر ذو دلالة إحصائية على أبعاد التنمية المستدامة. وأخيرًا، فيما يتعلق بدور الوساطة لتطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية، أظهرت النتائج أن تطوير هذه الممارسات يلعب دورًا وسيطًا في العلاقة بين أبعاد التحول الرقمي وأبعاد التنمية المستدامة في المستشفيات الخاصة بمحافظات مصر السفلى.

دراسة (Islam et al., 2025) بعنوان E-government impact on Sustainable Development Goals (SDGs): A bibliometric insights

تقدم هذه الدراسة تحليلاً ببليومترياً شاملاً لأثر الحكومة الإلكترونية على أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة 137 مقالة محكمة منشورة في قاعدة بيانات سكوبس (2005–2024). يرصد البحث تطور الخطاب الأكاديمي، ويحدد المساهمين الرئيسيين، ويسلط الضوء على المواضيع الناشئة كالشفافية والمساءلة، والمدن الذكية، وتقديم الخدمات الرقمية، وجودة التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، ودور التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين). تكشف النتائج عن زيادة ملحوظة في المنشورات بعد عام 2015، بالتزامن مع تبني الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، بمعدل نمو سنوي قدره 17.94%. وتبرز الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية كدول رائدة في هذا المجال، بينما لا تزال الدول الأقل نمواً ممثلة تمثيلاً ناقصاً. تؤكد الدراسة على الإمكانات التحويلية للحكومة الإلكترونية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، لكنها تدعو إلى مزيد من التعاون متعدد التخصصات، وإجراء دراسات طولية، ووضع سياسات شاملة لمعالجة الفجوات الرقمية. تهدف هذه الأفكار إلى توجيه صانعي السياسات والباحثين في الاستفادة من الحكومة الإلكترونية لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

دراسة (Aleeza & Nasir, 2026) بعنوان E-Governance and its Role in achieving Sustainable Development Goals (SDGs) in Pakistan

تتناول هذه الورقة البحثية مساهمة الحوكمة الإلكترونية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في باكستان، وذلك من خلال منهجية تحليل نوعية لتقارير الحكومة، ووثائق السياسات، والأبحاث الأكاديمية، والمنشورات الرسمية. تُظهر النتائج أن باكستان قد قطعت شوطًا كبيرًا في مجال الحوكمة الرقمية، حيث يُشير تقرير إصلاحات باكستان 2026 إلى 660 إصلاحًا في المؤسسات الفيدرالية، منها 74 مبادرة رقمية متخصصة. وتنسجم فكرة الإصلاحات بشكل كبير مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدفين 9 و7، اللذين يُؤكدان على أهمية الحوكمة في التنمية. وتُبين المشاريع الإقليمية القائمة، ولا سيما في البنجاب، كيف يُمكن تطبيق أنظمة الرصد الرقمي، والتحقق من صحة البيانات من قِبل جهات خارجية، وإدارة المشاريع القائمة على الأدلة. وللحوكمة الإلكترونية آثار إيجابية على الحد من الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وذلك بفضل كفاءة تقديم الخدمات للمجتمع، ومساهمة المعرفة الرقمية. ومع ذلك، لم يُفلح هذا التقدم في القضاء على تحديات مثل الإرهاق من التنفيذ، ونقص التنسيق، والفجوة الرقمية، وقضايا الاستدامة.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لتوضيح العلاقة بين متغيرات الحوكمة الالكترونية المتمثِّلة في المبادئ الأربعة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة والمحاسبة) على تحقيق التنمية المستدامة، ومعرفة طبيعة العلاقة والمعرفة فيما بينها من خلال الكشف عن اتجاهاتها، والوصول إلى أفضل الحلول التي تثري العلاقة بين المتغيرات وتوضحها.

مجتمع الدراسة

تكوَّنَ مجتمع الدراسة من جميع موظفي مؤسسات القطاع الخاص بسلطنة عمان.

عينة الدراسة

أُجْرِيَتِ الدراسة على عينة مكونة من (110) من موظفي مؤسسات القطاع الخاص بسلطنة عمان ، وقد تم توزيع (110) استبانات، حيث بلغ عدد الاستبانات المستردَّة (108)، وقد تم استبعاد (3) استبانات؛ لعدم صلاحيتها للتحليل، وقد بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (105) استبانات، وبهذا تكون نسبة الاستجابة (95%) من عدد الاستبانات التي وزعت على العينة.

أداة الدراسة

تم إعداد استبانة وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ومجالها، وقد تمَّت إضافة بعض الفقرات ذات الخصوصية بالدراسة الحالية، التي تميزت فيها عن الدراسات السابقة.

وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي (Five Likert Scale) عند تصميم الاستبانة؛ وذلك لأجل إعطاء أوزان تقديرية لكل إجابة، ما يساعد في قياس استجابة المبحوثين ومعرفة آرائهم، حيث كان المقياس على النحو الآتي:

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة الرقمية	5	4	3	2	1

واعتمد الباحث ثلاثة مستويات لبيان مدى الاستخدام؛ وذلك لتفسير النتائج الخاصة بالاستبانة، وذلك على النحو التالي:

تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

طول الفترة = الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1)

عدد الفئات المطلوبة (3)

$$\frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

حيث تم تحديد مستوى الأهمية النسبية بالاعتماد على قيمة الوسط الحسابي لأوزان الإجابات عن فقرات أداة الدراسة ومتغيرات أنموذجها، وفقًا لثلاثة مستويات، وفق ما يأتي:

الجدول (3): مستوى الأهمية النسبية لفقرات ومتغيرات الدراسة والأوساط الحسابية التي تقابلها

مستوى الأهمية النسبية	منخفض	متوسط	مرتفع
الوسط الحسابي	**1 – أقل من 2.33**	**2.33 – أقل من 3.66**	**3.66 – أقل من 5.00**

صدق أداة الدراسة

تم عرض الاستبانة على لجنة من المحكِّمين من ذوي الخبرة والاختصاص، بلغ عددهم (4) محكِّمين؛ لأجل التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة)، ولقياس مدى صدق عبارات الاستبانة، ومدى قدرة عبارات كل محور من محاور الاستبانة (محور الحوكمة، ومحور التنمية المستدامة) على قياس الغاية التي وضعت من أجله، وتحكيم مدى وضوح كل عبارة من عباراتها، من حيث الدقة والصياغة اللغوية، وارتباط العبارات بالمحور الذي تندرج تحته؛ فقد اعتمد الباحث العبارات التي اتفق عليها المحكِّمون، وتم تعديل العبارات التي اقترحوا تعديلها أو إعادة صياغتها أو حذفها، ثم إخراجها في صورتها النهائية، بناءً على ذلك، فإن أداة الدراسة تُعَدُّ صالحة لقياس ما صممت له.

ثبات أداة الدراسة

يُقْصَدُ بثبات أداة الدراسة استقرار النتائج وقدرتها على تقييم مدى التوافق والاتساق في نتائج الاستبانة في حال تطبيقه أكثر من مرة في ظروف متماثلة، وقد استخدم الباحث اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)؛ حيث يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الأسئلة الموجودة في المقياس، ويشير هذا المقياس بأن تكون النتيجة مقبولة احصائيًّا، فقد تراوحت قيمة معامل كرونباخ ألفا بين (0.60) أو أكبر منها، فكلما اقتربت قيمة المعامل من القيمة (100%) دَلَّ ذلك على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة. والجدول الآتي يبين نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة:

جدول (4)

معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ

المجالات	الاتساق الداخلي
الشفافية	0.60
العدالة	0.89
المشاركة	0.84
المساءلة والمحاسبة	0.86
التنمية المستدامة	0.87
الدرجة الكلية	0.82

أدوات جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة على مصدرين؛ هُمَا:

1. **المصادر الثانوية:** حيث عمد الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة وجمع بياناته من خلال الرجوع والاستفادة من الكتب والبحوث والدراسات السابقة، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة؛ التي تناولت أثر الحوكمة الالكترونية على تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك المطالعة والبحث (شبكة المعلومات العالمية) الإنترنت.
2. **المصادر الأولية:** حيث لجأ الباحث في جمع البيانات الأولية من خلال أداة الدراسة (الاستبانة)؛ التي تم تصميمها خِصِّيصًا لتحقيق الهدف من الدراسة. حيث قام الباحث بنشرها على أفراد عينة الدراسة عن طريق الرابط الإلكتروني الخاص بها.

وبعد استيراد إجابات العينة قامت الباحثة بتحميل البيانات المتحصل عليها من خلال الرابط الإلكتروني، وتصديرها إلى برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثم تحليلها، واستخراج نتائجها.

المعالجة الإحصائية للبيانات

من أجل معالجة البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة، وإثبات فرضياتها؛ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

1- قياس التكرارات والنسب المئوية (Frequencies Percent): لتحليل خصائص العينة حسب المتغيرات الديموغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة من المستجيبين.

2.الوسط الحسابي (Statistical Mean): الذي يُعَدُّ من المؤشرات الأكثر أهمية لقياس النزعة المركزية، ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات، وسيستخدم لقياس متوسط الإجابات في عينة استبانة الدراسة.

3.الانحراف المعياري (Standard Deviation): لمعرفة درجة تشتُّت القيم عن وسطها الحسابي.

4.اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): يُسْتَخْدَمُ هذا الاختبار؛ للتأكد من ثبات عبارات استبانة الدراسة.

النتائج الخاصة بخصائص العينة (التحليل الوصفي)

يقدم هذا الجزء من الدراسة عرضًا مفصَّلا للبيانات الديموغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة من موظفي القطاع الخاص في سلطنة عُمان، وقد شملت هذه المتغيرات على: الجنس، سنوات الخبرة، نوع الوظيفة التي تشغلها، المؤهل العلمي. ولتحقيق ذلك تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي المتمثلة في التكرارات والنِّسَب المئوية، وفيما يأتي وصفًا لخصائص أفراد عينة الدراسة تبعًا للبيانات الديموغرافية:

جدول رقم (5)

توزيع الأفراد المجيبين عن أسئلة الاستبانة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية %
	ذكر	40	38

الجنس	أنثى	65	62
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	---	---
	5 – 10 سنوات	10	6.9
	11– 15 سنة	50	6.47
	16– 20سنة	25	23.8
	أكثر من 20 سنة	20	19
الوظيفة التي تشغلها	وظيفة إدارة عليا	9	8.5
	وظيفة إشرافية	35	33.4
	وظيفة تنفيذية	61	58.1
	دبلوم جامعي	15	14.2
	بكالوريوس	65	62
	دراسات عليا	25	23.8
المجموع		105	100%

يتضح من الجدول (4) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة من (الإناث)، حيث بلغ عددهم (65)، وشكلوا ما نسبته (62%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

ويتضَّحُ أيضًا أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية تتراوح (11– 15 سنة)، حيث بلغ عددهم (50)، وشكلوا ما نسبته (47.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن الموظفين ذَوي خبرة وكفاءة متوسطة.

ويتضَّحُ أيضًا أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لموظفي (وظيفة تنفيذية)؛ حيث بلغ عددهم (61)، وشكلوا ما نسبته (58.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

ويتضَّحُ أيضًا أنه ما يزيد عن نصف أفراد عينة الدراسة حاصلين على المؤهل العلمي (بكالوريوس)؛ حيث بلغ عددهم (65)، وشكلوا ما نسبته (62%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن الحصول على المؤهل العلمي، وهي درجة (البكالوريوس) كافية من أجل القيام بالمهام الموكّلة إليهم.

نتائج اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة (الإحصاء الاستدلالي)

يوضح هذا الجزء من الدراسة وصف أبعاد ومتغيرات أنموذج الدراسة؛ وذلك من خلال تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس هذه الأبعاد والمتغيرات. ولتحقيق ذلك تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى الرتبة والأهمية النسبية.

أولًا: النتائج المتعلقة بالمتغيرات المستقلة: الحوكمة

جدول (6)

المتوسط الحسابي والرتبة لمجالات الدراسة

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الرتبة	الأهمية النسبية
.1	العدالة	3.03	الثانية	متوسطة
.2	الشفافية	3.11	الأولى	متوسطة
.3	المشاركة	2.86	الرابعة	متوسطة
.4	المساءلة والمحاسبة	2.94	الثالثة	متوسطة
الحوكمة		2.98	متوسطة	

يظهر من الجدول رقم (6) أَنَّ بُعْدَ (الشفافية) جاء بالمستوى المتوسط؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.11) وجاء بعد (المشاركة) بالمستوى المتوسط؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي له (2.86)، وهذا يشير إلى أن الحوكمة الالكترونية لها تأثير متوسط على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عُمَان.

ومن اجل التعرف على هذا الأثر بشكل مفصل وكل على حده فقد كانت النتائج على النحو الآتي:

البُعد الأول: العدالة

يقدِّم هذا الجدول عرضًا مفصَّلًا لتحليل آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس بُعد (العدالة)، ومدى أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة، وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (7): وصف بُعد العدالة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
5	يتم التأكد من تَوَفُّر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى شاغلي الوظائف الإشرافية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بموضوعية	3.34	0.984	1	متوسطة
4	يتم إعطاء فرص متساوية للعاملين للمشاركة في البرامج التدريبية؛ ما يحسِّن الأداء.	3.17	1.274	2	متوسطة

3	الأنظمة والتعليمات تطبق على جميع العاملين بالطريقة نفسها؛ ما يسهم في تحسين الأداء.	3.11	1.22	3	متوسطة
2	يوجد تكافؤ في تقسيم المهام بين العاملين؛ ما يسهم في تحسين الأداء وتطويره.	2.81	1.209	4	متوسطة
1	يتم تطبيق سياسات المكافآت على جميع العاملين بكل مستوياتهم دون تمييز؛ ما يسهم في تحسين الأداء.	2.74	1.224	5	متوسطة
المتوسط العام		3.03	0.996		**متوسطة**

يوضح الجدول (7) توسط الأهمية النسبية لبُعد (العدالة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3.03) والانحراف المعياري (0.996). وقد جاءت الفقرة رقم (5) التي تنص على أن "يتم التأكد من توفُّر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى شاغلي الوظائف الإشرافية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بموضوعية" في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.34)، بأهمية نسبية متوسطة، في حين جاءت الفقرة رقم (1) التي تنص على "يتم تطبيق سياسات المكافآت على جميع العاملين بكل مستوياتهم دون تمييز؛ ما يسهم في تحسين الأداء" في المرتبة الخامسة الأخيرة بوسط حسابي (2.74)، بأهمية نسبية متوسطة.

البُعد الثاني: الشفافية

يقدم هذا الجدول عرضًا مفصَّلًا لتحليل آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس بُعد (الشفافية)، ومدى أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (8): وصف بُعد الشفافية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
2	يتم نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها للعاملين المطبقة عليهم.	3.53	0.856	1	متوسطة
1	هناك رؤية ورسالة واضحة بالمؤسسة وهي متاحة للجميع .	3.38	1.054	2	متوسطة
4	اللوائح والقواعد التنظيمية التي تحكم وتنظم أوجه النشاط وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات؛ واضحة لكافة المستويات التنظيمية.	3.15	0.978	3	متوسطة
3	وجود دليل عمل لكل وظيفة يبين الإجراءات وحدود الاختصاصات.	2.94	1.205	4	متوسطة
5	توضح الإدارة للموظف الذي يتم نقله أو ندبه أو تكليفه الأسباب والمبررات.	2.57	1.156	5	متوسطة
المتوسط العام		3.11	0.824		**متوسطة**

يوضح الجدول (8) توسط الأهمية النسبية لبُعد (الشفافية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3.11) والانحراف المعياري (0.824). وقد جاءت الفقرة رقم (2) التي تنص على أن "يتم نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها للعاملين المطبقة عليهم" في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.53)، وأهمية نسبية متوسطة، في حين جاءت الفقرة رقم (5) التي تنص على أن "توضح الإدارة للموظف الذي يتم نقله أو ندبه أو تكليفه الأسباب والمبررات" في المرتبة الخامسة الأخيرة بوسط حسابي (2.57)، وأهمية نسبية متوسطة.

البُعد الثالث: المشاركة

يقدم هذا الجدول عرضًا مفصَّلًا لتحليل آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس بُعد (المشاركة)، ومدى أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (9): وصف بُعد المشاركة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية

2	يسود جَوٌّ من التعاون بين العاملين في المؤسسة؛ ما يُعَزِّزُ تحسين الأداء.	3.02	1.011	1	متوسطة
5	تساعد الإجراءات والأنظمة المعمول بها على إبداء الرأي وتقبُّل الرأي الآخر.	3.00	1.00	2	متوسطة
3	يشارك العاملون في المؤسسة جميعهم في بناء الخطة كلٌّ حسب اختصاصه؛ ما يسهم في تحسين الأداء.	2.98	0.944	3	متوسطة
1	يحرص المديرون على مشاركة العاملين في القرارات الخاصة بالعمل؛ ما يُعَزِّزُ أداء العاملين.	2.68	1.253	4	متوسطة
4	تتم مشاركة العاملين في المؤسسة؛ في تقييم مستوى أداء التقسيمات التنظيمية المنتمين إليها.	2.64	0.987	5	متوسطة
المتوسط العام		2.86	0.847		**متوسطة**

يوضح الجدول (9) توسط الأهمية النسبية لبُعد (المشاركة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (2.86) والانحراف المعياري (0.847). وقد جاءت الفقرة رقم (2) التي تنص على أن "يسود جَوٌّ من التعاون بين العاملين في المؤسسة؛ ما يُعَزِّزُ تحسين الأداء" في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.02)، وأهمية نسبية متوسطة، في حين جاءت الفقرة رقم (4) التي تنص على أن "تتم مشاركة العاملين في المؤسسة في تقييم مستوى أداء التقسيمات التنظيمية المنتمين إليها" في المرتبة الخامسة الأخيرة بوسط حسابي (2.64)، وأهمية نسبية متوسطة.

البُعد الرابع: المساءلة والمحاسبة

يقدِّم هذا الجدول عرضًا مفصَّلًا لتحليل آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس بُعد (المساءلة والمحاسبة)، ومدى أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (10): وصف بُعد المساءلة والمحاسبة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
2	يوجد تسلسل إداري ومسؤوليات وصلاحيات لكل مسؤول؛ بما يسهِّل للعاملين في المؤسسة معرفة حدود أعمالهم.	3.17	1.129	1	متوسطة

1	يعلَم العاملون في المؤسسة المسؤوليات المنوطة بهم وتتم محاسبتهم عليها.	3.11	1.068	2	متوسطة
3	يستطيع العامل المطالبة بحقوقه في أي وقت مستنِدًا إلى أنظمة وقوانين واضحة.	3.02	1.327	3	متوسطة
4	توجد وقواعد ومعايير واضحة ومعلنة لتقييم أداء العاملين.	2.77	1.026	4	متوسطة
5	تنشر المؤسسة تقاريرها الدورية متضمنة مصادر التمويل وكيفية إدارتها وصرفها.	2.66	1.089	5	متوسطة
المتوسط العام		2.94	0.916		**متوسطة**

يوضح الجدول (10) توسط الأهمية النسبية لبُعد (المساءلة والمحاسبة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (2.94)، والانحراف المعياري (0.916). وقد جاءت الفقرة رقم (2) التي تنص على أنه "يوجد تسلسل إداري ومسؤوليات وصلاحيات لكل مسؤول؛ بما يسهِّل للعاملين في المؤسسة معرفة حدود أعمالهم" في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.17)، وأهمية نسبية متوسطة، في حين جاءت الفقرة رقم (5) التي تنص على أن "تنشر المؤسسة تقاريرها الدورية متضمنة مصادر التمويل وكيفية إدارتها وصرفها" في المرتبة الخامسة الأخيرة بوسط حسابي (2.66)، وأهمية نسبية متوسطة.

ثانيا: المتغير التابع التنمية المستدامة

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات التنمية المستدامة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
5	تقوم المؤسسة بتقييم استراتيجياتها للتحقق من مدى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة	4.15	0.689	1	مرتفعة
1	يمثل البعد الاجتماعي والثقافي أهمية كبيرة في استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة	4.15	0.801	2	مرتفعة
3	تراعي المؤسسة عند وضع أهدافها المعطيات الاقتصادية المؤثرة في التنمية المستدامة	4.08	0.76	3	مرتفعة
2	تراعى الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية عند بناء استراتيجية التنمية المستدامة بالمؤسسة	3.92	0.862	4	مرتفعة

4	تحرص المؤسسة على إعادة تحديث أهدافها بما يتوافق مع مستجدات متطلبات تحقيق التنمية المستدامة	3.85	0.555	5	مرتفعة
7	تحلل البيانات عن التغيرات في التنمية المستدامة لمعرفة تأثيرها على المؤسسة	3.69	0.855	6	مرتفعة
9	يتم ادماج مفاهيم التنمية المستدامة وبرامجها في استراتيجية المؤسسة	3.69	1.032	7	مرتفعة
6	تعاني المؤسسة من شدة التشريعات والقوانين الحكومية المنظمة لقطاع عملها مما يشكل عائقا نحو تحقيق استراتيجياتها	3.54	0.776	8	متوسطة
8	تستمد المؤسسة دعم الحكومة لاستراتيجيتها في التنمية المستدامة	2.92	1.038	9	متوسطة
المتوسط العام		3.777	0.819		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لفقرات التنمية المستدامة من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.77) وبانحراف معياري (0.819). وقد حلت الفقرة رقم (5)، والتي تنص على أنه: " تقوم المؤسسة بتقييم استراتيجياتها للتحقق من مدى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.15) وبأهمية نسبية مرتفعة. في حين حلت الفقرة رقم (8)، والتي تنص على أنه: " تستمد المؤسسة دعم الحكومة لاستراتيجيتها في التنمية المستدامة " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.92) وبأهمية نسبية متوسطة.

نتائج الدراسة

- أن الحوكمة الالكترونية لها تأثير متوسط على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص بسلطنة عُمَان.
- توسط الأهمية النسبية لبُعد (العدالة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3.03) .
- توسط الأهمية النسبية لبُعد (الشفافية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3.11) .
- توسط الأهمية النسبية لبُعد (المشاركة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (2.86) .
- توسط الأهمية النسبية لبُعد (المساءلة والمحاسبة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (2.94).
- أن المتوسط الحسابي العام لفقرات التنمية المستدامة من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.77) .

التوصيات

- تسريع التحول الرقمي في ممارسات الحوكمة بالشركات لتسهيل المراقبة والحد من البيروقراطية.
- إطلاق برامج تدريبية تخصصية للقيادات التنفيذية في القطاع الخاص حول "كيفية تحويل مبادئ الحوكمة إلى أداة عملية لتحقيق الاستدامة".
- توجيه استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات لتتكامل مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة المقرة في الرؤية المستقبلية للسلطنة.
- إلزام شركات القطاع الخاص بإنشاء لجان أو مجالس دورية تضم ممثلين عن الموظفين، والمستثمرين، والمجتمع المحلي لضمان إشراكهم في صياغة قرارات الاستدامة
- تصميم برامج تأهيلية إلزامية لأعضاء مجالس الإدارات والإدارات العليا حول "آليات تحويل مبادئ الحوكمة إلى سلوك تشغيلي يومي يحقق الاستدامة.

المراجع

ابو حماد، محمد عبد الرحمن. (2019). الحوكمة الإلكترونية وأداء العاملين، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع.

الحبسية، رضية بنت سليمان(2025) درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، 5(13).

الخصاونة، محمد موسى سليم .(2019). تقييم الجاهزية لتبني الحكومة الإلكترونية في الأردن ، رسالة ماجستير منشورة. جامعة آل البيت، الاردن.

طاهر، محمد عبود (2019) جاهزية تطبيق الحوكمه الالكترونية دراسة حالة في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب، مجلة دراسات ادارية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 11،العدد 22.

العزب، حسين. (2018). ألمتطلبات الادارية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية وأثرها في جودة الخدمات المقدمة من أجهزة الخدمة المدنية من وجهة نظر العاملين، جامعة مؤته، كلية إدارة الاعمال قسم الادارة العامة، مجلة المنارة، مجلد24، عدد1.

العطاس، أبوبكر؛ والشمري، وائل بن شافي منزل. (2025). سياسات الحكومة الرَّقْمية وأثرُها في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جدة: دراسة استطلاعية. المجلة العربية للإدارة، 45(6), 103–118.

محمد، كريمة محمد الصغير. (2023). أهمية الحوكمة الرقمية في مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، مج. 2023، ع. 18، ج. 1، 1274–1313.

Abugabel, B. (2023). The direct impact of digital transformation on sustainable development in private hospitals in Egypt. Journal of Digital Governance, 7(2), 112–129.

Aleeza, L., & Nasir, A. (2026). E-Governance and its Role in achieving Sustainable Development Goals (SDGs) in Pakistan. Journal of Development and Social Sciences, 7(1), 217–229.

Islam, M. K., Ya, C., & Sultana, S. (2025). E-government impact on Sustainable Development Goals (SDGs): A bibliometric insights. Social Sciences & Humanities Open, 12, 101743.

slam, Q. T., Ahmed, J. U., &Sayed, A. (2023). Digitization and integration of sustainable development goals (SDGs) in emerging economies. Fostering Sustainable Businesses in Emerging Economies: The Impact of Technology, 23-38.

Tabasum, T., Khan, S. A. K., Khan, S. A., & Hussain, M. (2024). Is e-governance reduce poverty and enhancing social welfare? Analyzing the efficiency of public service delivery,digital literacy, and accessibility. Journal of Childhood Literacy and Societal Issues, 1(1), 34–50.

Yoo, S., & Song, Y. (2021). Role of digital technology in achievingthe Sustainable Development Goals: Focus on the efforts of the international community. Journal of International Development Cooperation, 16(2), 31-57